السنة الثالثة اقتصاد بنكي

الاقتصاد البنكي

1.0

الأستاذة فنازي فطيمة

مارس 2024

قائمة المحتويات

I-المحور الثاني: تقييم أداء البنوك التجارية 5

آ. الأهداف التعليمية للفصل.....5

ب. مفهوم وأهمية تقييم الأداء البنكي.....5

پ. مراحل تقييم الأداء في البنوك التجارية.....6

ت. مؤشرات تقييم الأداء البنكي.....6

1. النسب المالية.....6
2. نموذج القيمة الاقتصادية المضافة *EVA*.....9
3. نظام تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني *CAMELS*.....9

ث. تمرين تقييمي.....10

مراجع 11

I المحور الثاني: تقييم أداء البنوك التجارية

الأهداف التعليمية للفصل	5
مفهوم وأهمية تقييم الأداء البنكي	5
مراحل تقييم الأداء في البنوك التجارية	6
مؤشرات تقييم الأداء البنكي	6
تمرين تقييمي	10

إن استمرارية نشاط أي بنك مرهونة بمدى محافظته على سلامته وصلابته المالية، لا سيما في ظل تطور الأنشطة المصرفية وتنوع الخدمات والمنتجات المالية، وما يصاحبها من مخاطر بنكية متنوعة، ولضمان ذلك يجب على البنك معرفة مستواه ومركزه المالي الحقيقي، لاتخاذ القرارات المناسبة وضمان استمرارية نشاطه خاصة في ظل ما تشهده الساحة المصرفية من منافسة شديدة، ويتم ذلك من خلال قيامه بعملية تقييم الأداء بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المناسبة للوقوف على مستوى أدائه.

آ. الأهداف التعليمية للفصل

بعد دراسة وفهم محتوى هذا الفصل يتوقع أن يكون الطالب قادرا على لا - التعرف على مفهوم تقييم الأداء البنكي؛

- فهم آلية ومراحل تقييم الأداء في البنك التجاري؛
- معرفة المعايير المختلفة لتقييم الأداء البنكي؛
- التعرف على مختلف مؤشرات تقييم الأداء في البنك التجاري؛
- التعرف على أهم النسب المالية المعتمدة لتقييم أداء البنك التجاري استخدامها ومعرفة المؤشرات المستخدمة لقياس العائد والمخاطرة في البنك التجاري؛
- فهم آلية تقييم أداء البنك التجاري والتنبؤ المبكر بالأزمات وفق نظام CAMELS؛
- إدراك أهمية تقييم الأداء البنكي للبنك التجاري؛
- القدرة على تقييم أداء أي بنك تجاري باستخدام مختلف المؤشرات واعطاء تصنيف خاص به.

ب. مفهوم وأهمية تقييم الأداء البنكي

إن الأداء يعبر عن نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق أسس معينة، فعملية تقييم الأداء المالي للبنوك تعكس الوضعية المالية لهذه الأخيرة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، وبالتالي تحقيق أكبر عائد ممكن دون الوقوع في مخاطر السيولة أو مخاطر الإفلاس أو فقدان العلاقة بين المودعين. حيث تبين عملية تقييم الأداء المالي للبنوك مستوى أداء أو عمل البنوك، ويتم

التقييم عن طريق مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح البنوك وتطورها، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق.

بتالي فتقييم الأداء فهو الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط البنك بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقا بهدف الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها، مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية مدة زمنية معينة هي سنة.

وتسمح عملية تقييم الأداء في البنك التجاري بـ::

- متابعة تنفيذ الأهداف لغرض التعرف على مدى تحقيق الإدارة للأهداف المقررة لها في الوقت المحدد وبالحجم المحدد؛
- متابعة الكفاءة في الأداء لغرض التحقق من التنفيذ الفعلي للنشاط بأعلى درجة ممكنة من الكفاية مع تجنب الإسراف والخطأ في التنفيذ؛
- تعد عملية تقييم الأداء المالي من أهم الركائز ومصادر البيانات لعمليتي التخطيط والرقابة؛
- تفيد بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في البنك؛
- واستخراج أساسيات الانحرافات وتحديد المسؤولين عنها،كما تفيد في تزويد الإدارة بالمعلوماتاللازمة لاتخاذ القرارات الهامة سواء للتطوير أو للاستثمار وعند إجراء تغيرات وتعديلات المطلوبة.

ب. مراحل تقييم الأداء في البنوك التجارية

تتضمن عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية مراحل عدة متعاقبة يمكن توضيحها في الآتي:

-المرحلة الأولى:

مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تتطلبها عملية تقييم الأداء في البنوكالتجارية، لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم وتشمل هذه البيانات والإحصائيات بياناتلعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك التجاري؛

- المرحلة الثانية:

مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسبأو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في البنك التجاري.

- المرحلة الثالثة:

مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلفالنشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنك التجاري.

-المرحلة الرابعة:

مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء المصرف التجاري، معحصر وتحديد الانحرافات التي حصلت في نشاط البنك، ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلكالانحرافات ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات لضمان تحقيق أداء أمثل للبنك؛

-المرحلة الخامسة:

مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط البنك التجاري، وتوفيرالشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب والإفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل.

ت. مؤشرات تقييم الأداء البنكي

توجد العديد من المؤشرات لتقييم الأداء البنكي والتي تتفاوت بين مؤشرات تقليدية ومؤشرات حديثة والتي نلخصها فيما يلي:

1. النسب المالية

يعد التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أهم وأقدم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك التجارية، حيث تعرف النسب المالية بأنها علاقة بين بنود الميزانية أو لبعض بنود قائمة الدخل بعضها بالبعض

الآخر بقصد الكشف عن نواحي الضعف أو القوة في أداء البنوك التجارية.وبالتالي فالنسب المالية ما هي إلا علاقة بين بسط ومقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية أو قائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له، وهذا يعني هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها دون الإخلال بمكونات وبالتالي فالنسب المالية ما هي إلا علاقة بين بسط ومقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية أو قائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له.

وهنالك عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك كافة، وبذلك تتعدد الخيارات في اختيار النسب المالية وذلك تبعا لطبيعة التقييم وظروفه والأهداف المراد الوصول إليها، ويمكن تصنيف النسب المالية في البنك التجاري إلى أربعة مجموعات أساسية وهي نسب السيولة، نسب كفاية رأس المال، نسب النشاط ونسب الربحية، والتي نلخصها فيما يلي:

ا) نسب السيولة

تختص هذه النسب بقياس مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل ومقابلة السحوبات المفاجئة من العملاء في مو اعيد استحقاقها دون أي تأخير قد يعرض البنك للخطر، وبالتالي فنسب السيولة تهدف لقياس توفر السيولة في البنك التجاري لضمان مواجهة التزاماته التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة، والبنوك تعتمد بشكل كبير في مواردها على الودائع الأمر الذي يتطلب أن تكون مستعدة لمقابلة حركة السحوبات المفاجئة والعادية والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية، حيث أن انخفاض السيولة يؤدي إلى فقدان ثقة العملاء بالبنك، ومن أهم نسب السيولة المستخدمة نذكر:

- نسبة النقدية إلى الودائع الجارية= النقدية / الودائع الجارية؛
- نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع= النقدية / إجمالي الودائع؛
- نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع = الاستثمارات المالية قصيرةالأجل/ إجمالي الودائع؛
- نسبة السيولة القانونية= قيمة الموجودات السائلة وشبه السائلة / ودائع البنك؛
- معامل السيولة=قيمة الموجودات السائلة وشبه السائلة / قيمةالموجودات.

1نسب الربحية

إن البنوك التجارية تتخذ سياسة خاصة بربحيتها باعتبار أن الهدف الأساسي لهذه البنوك يتركز في الأصول على تحقيق أقصى ربح ممكن، إذ أن نسب الربحية تعتبر من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، وتعكس مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح من استخدام أصولها، و تحقيق الأرباح يعتبر ضروريا للبنك و ذلك للأسباب أهمها:ـ مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك، سواء مخاطر عدم السداد، التي تتصل بالديون المعدومة، و ما يؤدي إلى انخفاض قيمة الاستثمارات في المحفظة المالية، أو المخاطر الناجمة عن التصفية الإجبارية عندما يصاب البنك بخسائر، و توجه المودعين لطلب سحب ودائعهم، و المخاطر الأخرى، كما أن الأرباح تعتبر مهمة من أجل زيادة الاحتياطيات و رأسمال البنك، من أجل التوسع في العمليات الاقراضية و الاستثمارية بالبنك التجاري. ومن أهم نسب الربحية المستخدمة نذكر:

- درجة استخدام الأصول= الفوائد الدائنة / إجمالي الأصول؛
- العائد على الأصول (ROA)= صافي الربح بعد الضرائب/ الأصول؛
- العائد على حقوق الملكية (ROE)=صافي الربح بعد الضرائب/ حقوق الملكية؛
- مؤشر الرافعة المالية (FLM)= صافي الربح بعد الضرائب/ إجمالي الإيرادات.

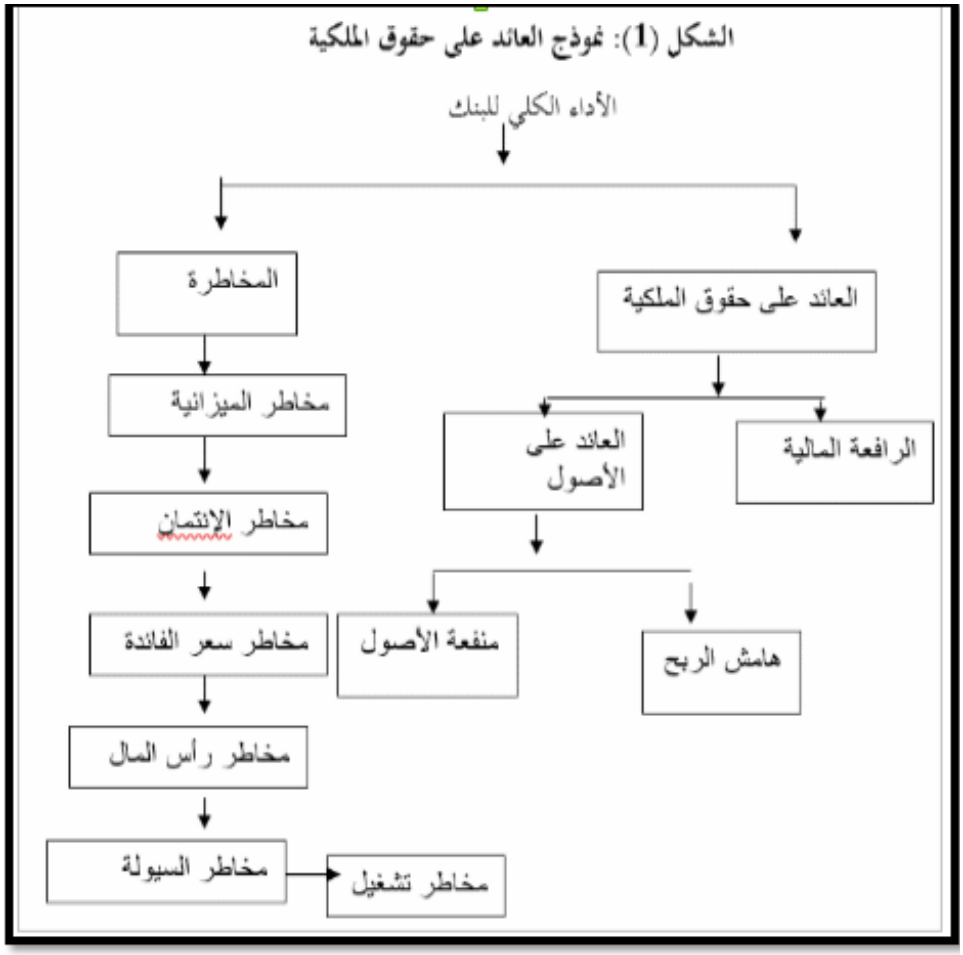

فرنسية

1نسب كفاية رأس المال

إن أهم رأس المال الممتلك هي تغطية نسبة محددة من الموجودات المصرفية، فرأس مال المالكين المستثمر في البنك يلعب دور هاما في تحقيق الأمان لأموال المودعين، و تهتم نسب كفاية رأسمال بمعرفة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، و القدرة على إعادة قيمة الودائع لدى البنك حين طلبها من أموال المالكين. و بالتالي فإن كفاية رأسمال البنك التجاري دليل على أمانه و إمكانية مواجهته لالتزاماته، فرأس المال يؤدي دورا لا بأس به في امتصاص وتغطية الخسائر المتوقعة و غير متوقعة التي قد تواجه البنك، و عليه فالبنوك التجارية التي لديها قاعدة رأسمال تتناسب مع حجم نشاطها وطبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها، يمكنها أن تتحمل الخسائر وتتجاوزها وتستمر في تقديم خدمات المصرفية المختلفة لزبائنها، و مواجهة التزاماتها التعاقدية بصورة عادية. ومن أهم نسب رأس المال المستخدمة نذكر:

- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول =حقوق الملكية / إجمالي الأصول؛
- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة=حقوق الملكية / الأصول الخطرة (القروض الممنوحة من البنك و الاستثمارات المالية)؛
- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع=حقوق الملكية / إجمالي الودائع.

1نسب النشاط (مدى قدرة البنك على توظيف أمواله)

الهدف من استخدام نسب النشاط في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، هو معرفة مدى قدرة البنك التجاري على توظيف موارده المتاحة في مختلف الميادين والمجالات المناسبة، في إطار السياسة العامة الاقراضية له، و في ظل الظروف العامة التي تحيط به، سواء كانت هذه الموارد في شكل ودائع بمختلف أنواعها أو في شكل حقوق ملكية. ومن بين أهم نسب النشاط نذكر:

- معدل توظيف الأموال المتاحة= (القروض + الاستثمارات) /(الودائع + حقوق الملكية)؛
- معدل إقراض الموارد المتاحة= القروض/ (الودائع + حقوق الملكية)؛
- معدل استثمار الودائع= الاستثمارات / الودائع؛

•معدل استثمار الودائع= الاستثمارات / الودائع

1نسب قياس المخاطر المصرفية

إن المخاطر في البنوك تعني وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، و لغرض تحديد طبيعة هذه المخاطر في البنوك التجارية، لابد من معرفة طبيعة العمليات و الأنشطة المصرفية التي يقوم بها البنك، و البيئة الاقتصادية و التنظيمية التي يمارس فيها البنك أعمالها، و طبيعة معايير الرقابة المصرفية، و ظروف السوق و القطاعات الرئيسية التي يتكون منها.

2. نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA

يعرف نموذج القيمة الاقتصادية المضافة بأنها: مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث ارتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال

. المملوك والمقترض.

وتحسب القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية :

القيمة الاقتصادية المضافة **EVA** =صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضريبة – (تكلفة رأس المال مبلغ الاستثمار).

حيث أن:

- الربح التشغيلي الصافي بعد الضريبة: وهو معيار للأرباح الاقتصادية.

- رأس المال: القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال والمتمثلة في:

حقوق المساهمين.

المخصصات العامة لخسائر القروض.

أية أرصدة ضريبية مؤجلة أخرى.

الشهرة المستهلكة.

- تكلفة رأس المال: يستخدم نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، أي إما بيتا الفعلية (التاريخية) أو بيتا المتوقعة

وبما أن المعادلة مبنية على عملية الطرح الحسابي بين متغيرين فالنتيجة المتحصل عليها ستكون إما موجبة أو سالبة ونادرا ما تكون معدومة حيث أن:

- القيمة الاقتصادية المضافة **EVA** موجبة: بمعنى صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة أكبر من تكلفة الاستثمار وبالتالي هناك تأثير بالزيادة على أموال المساهمين من خلال الرفع من القيمة السوقية للشركة أو البنك؛

- القيمة الاقتصادية المضافة **EVA** سالبة: بمعنى صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة أقل من تكلفة الاستثمار وبالتالي هناك تأثير بالنقصان على أموال المساهمين من خلال التخفيض من القيمة السوقية للشركة أو البنك.

3. نظام تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني CAMELS

هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج معيار CAMEL أكثر من معيار CAEL و الإعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف، ويأخذ المعيار في الإعتبار خمسة عناصر رئيسية هي:

كفاية رأس المال CAPITAL ADEQUACY

جودة المنتوجات ASSET QUALITY

الإدارة MANAGEMENT

الربحية EARNINGS

السيولة L IQUIDITY

يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرف A لجودة المنتوجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها وإلتزامها بالقوانين المنظمة

للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال وأخيرا حرف L يرمز لقياس سلامة الموقف السيولي ومقدرة المصرف على الوفاء بإلتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة.

تتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوء كالآتي:

التصنيف رقم 1 قوي.

التصنيف رقم 2 مرضي.

التصنيف رقم 3 معقول.

التصنيف رقم 4 هامشي (خطر).

التصنيف رقم 5 غير مرضي.

أسس التقييم وفق معيار CAMEL:

تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الخمسة المكونة للمعيار المذكور، يعتمد التصنيف على تقييم 44 مؤشر منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة إلى 34 مؤشر نوعي تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف، ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدى وفق المجموعة التي ينتمي إليها.

ث. تمرين تقييمي

تمرين

ماذا نقصد بتقييم الأداء وماهي مراحله؟ و.كيف يتم تقييم الأداء باستخدام النسب المالية؟؛ يوجد في مؤشر العائد على حقوق الملكية مقياس يقيس عائد البنك ومخاطره، ماهو؟ مع تفسير مدلوله؟؛ هناك علاقة تربط بين العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، ماهي؟ وما دورها في تفسير عائد البنك التجاري؟؛ .ما دلالة وجود قيمة اقتصادية مضافة سالبة في البنك التجاري؟؛ .إذا علمت بأن البنك المركزي صنف إحدى البنوك في التصنيف 3 حسب مؤشر CAMELS فماذا يعني ذلك بالنسبة للبنك التجاري والبنك المركزي؟.

مراجع

[بن عمر خالد، مطبوعة بيداغوجية في مقياس الاقتصاد البنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2019.] مطبوعة بيداغوجية

[بوالكور نور الدين، محاضرات في مقياس الاقتصاد البنكي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة سكيكدة، 2021.] مطبوعة بيداغوجية

[شوقي بورقبة، طريقة *camles* في تقييم أداء البنوك الإسلامية، مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.] مقال علمي

[علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسات النقدية، جامعة دمشق، 2017.] كتاب

[فضيل فارس، التقنيات البنكية: محاضرات وتطبيقات، مطبعة الموساك رشيد، الجزائر، 2013.] كتاب

[كروكي اسيا، تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية- دراسة تطبيقية للفترة 2005-2014، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، 2016] مقال علمي